علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

لن يسمح شعبنا اليمني العظيم بإعادة عقارب الساعة إلى الخلف ، إلى الشطرية وإلى الإمامية، فهذا مستحيل .

عدد خاص
بمناسبة عيد الوحدة
22مايو 2011م

اتفاقية بين والي عدن والسلطان الواحدي في بلحاف حول إنقاذ السفن المحطمة

22 نوفمبر سنة 1905

أنا الموقع أدناه السلطان محسن بن صالح بن ناصر بن عبدالله البلحافي أتعهد بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن ورثتي وحلفائي وبمحض إرادتي وموافقتي بالتمسك بالشروط التالية فيما يتعلق بالمراكب والسفن المحطمة في داخل حدود الواحدي في بلحاف:

1- إذا تحطمت او طرأ أي عطل او خلل على أي مركب داخل حدود الواحدي المائية فسيعمل السلطان جهده للمحافظة على المراكب والأرواح والبضائع والحاجيات الخاصة بالركاب وبالمركب.

2- إذا تحطم مركب او طرأ عليه خلل في شواطىء الواحدي وقذفت المياه بأي بضائع او بأدوات خاصة بالمركب الى الشاطىء فعلى الواحدي ان يحافظ على هذه البضائع وان يعيد الثلثين منها الى أصحابها ويأخذ الثلث الباقي كمكافأة على أتعابه.

3- إذا قذفت مياه البحر بأي بضائع او بأي مركب او جزء منه الى شواطىء الواحدي في (بلحاف) فيلزم البحث عن مالك ذلك المركب او البضائع فإذا عرفت بمدة شهر واحد فيجب إعادة ثلثي البضائع او الحاجيات وإبقاء الثلث لقاء أتعاب جمعها والمحافظة عليها وإذا لم يظهر صاحب البضائع بمدة شهر فيستولي سلطان بلحاف على كافة البضائع الموجودة.

4- إذا تحطم أي مركب على شواطىء الواحدي فيتبع نفس القاعدة او يعاد ثلثا الحطام الى صاحب المركب ويحتفظ سلطان بلحاف بالثلث الباقي لقاء أتعابه واهتمامه.

5- إذا جنحت أي سفينة وإنما لم تتحطم وكان باستطاعة ربانها وبحارتها إخراجها ثانية الى الماء بدون مساعدة فلا يسمح لأحد بالتدخل في شؤونها وإذا احتاج ربانها لأية مساعدة فيلزم إسداؤها له مكافأة بصير الاتفاق عليها بصورة ودية بشرط ان لا تزيد عن عشر قيمة السفينة.

6- لا يسمح بمس حاجيات وأدوات البحارة والركاب الفقراء او يتقاضى أي أجرة عليها.

7- وإذا قذفت أي مسلوكات الى الشاطىء فلا يسمح بأخذ أكثر من 25 في المائة عليها.

8- وإذا كانت السفينة المحطمة وحمولتها تخص الحكومة البريطانية او أية حكومة اخرى معاهدة للحكومة البريطانية فلا يجوز مسها او تقاضي أي رسوم عليها ويلزم الاكتفاء بالمكافأة التي تعينها الحكومة.

لقد أمضى السلطان محسن بن صالح البلحافي هذه الوثيقة في حضوري. في عدن في 21 نوفمبر سنة 1905

الإمضاء: الكابتن هنكوك.

معاهدة حماية مع السلطان الواحدي في بلحاف

13 نوفمبر سنة 1905

إن الحكومة البريطانية والسلطان محسن بن صالح بن عبدالله الواحدي ورغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية الكائنة بينهما.

فإن الحكومة البريطانية قد سعت وعينت الجنرال هنري مكن مايسون والي عدن لعقد معاهدة لهذا الغرض. وان الجنرال هنري مكن مايسون المذكور ومحسن بن صالح بن عبدالله المشار إليه أعلاه قد اتفقا وعقدا المعاهدة التالية:

المادة الأولى

نزولا عند رغبة السلطان محسن بن صالح بن عبدالله تتعهد الحكومة البريطانية بوضع بلحاف وملحقاتها الكائنة تحت سلطته وداخل حدوده تحت حماية جلالة الملكة الامبراطورة.

المادة الثانية

يوافق السلطان محسن بن صالح بن عبدالله بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وخلفائه وكافة قبيلته بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة او اتفاقية او معاهدة مع أية دولة او حكومة أجنبية إلا بعد اطلاع الحكومة البريطانية وأخذ موافقتها على ذلك وأوعد إضافة الى ذلك بإعطاء إنذار فوري لوالي عدن او لأي ضابط بريطاني آخر عن أية محاولة من أية دولة للتعرض للأراضي التابعة لبلحاف او ملحقاتها.

المادة الثالثة

ويتعهد السلطان الواحدي المشار إليه أعلاه بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وكافة قبيلته الى الأبد بأن لا يتنازل او يبيع او يسلم او يرهن او يؤجر او يتصرف او يعطي بأي طريقة كانت بلاد بلحاف او ملحقاتها او أي جزء منها لأية دولة او حكومة او لأي شخص عدا الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها الأشخاص المختصون في عدن في 13 نوفمبر 1905.

الإمضاء: الكابتن إتش - إم. مايسون والي عدن - السلطان محسن بن صالح الواحدي سلطان بلحاف

الشهود:

إمضاء:

اتفاقية الرجاعية مع سلطان العبادل

25 سبتمبر 1906

لقد حضر أمام السلطان أحمد فاضل في 7 شعبان 1324 الموافق 25 سبتمبر سنة 1906 كل من الشيخ سالم باعبدالله الرجاعي وأولاده قميطي، سلام، أمين، عبدالله، صالح باعوض، محمد حيدرة، صالح بن أحمد، صالح باراجح، عبدو باسالم، صالح بن أحمد، مجد باراجح، علي أم توم، عبد وصغير، مع أقربائه حيدرة باحسن أم حجر حيدرة باسعيد وصال سيف وتعهدوا بأن يكونوا مسؤولين عن اي خسارة تلحق بالقوافل في طريق الرجاع - وان الشيخ سالم باعبدالله وأولاده وأقرباءه يتعهدون بإرجاع كل ما يفقده أصحاب القوافل او المسافرون او كل ما يسرق منهم وبإنزال العقاب في المعتدين وان يكونوا كلهم بمثابة جند السلطان أحمد فضل في الرجاع ويتحملون مسؤولية كل ما يلحق بالبلاد وبالمسافرين من أذى.

ويتعهد السلطان أحمد فضل بمساعدة الشيخ سالم باعبدالله وان يعطيه نقودا وأسلحة وأطعمة لمقاومة أي فرد من أقربائه او أولاده الذي يعاكسه وإخضاع كل من يخالف ويخل بالأمن سواء كان من أهل رجاع وساكني الرجاع او أحد أقربائه.

ويتعهد الشيخ سالم باعبدالله الرجاعي وأولاده وأقرباؤه إضافة الى ذلك أمام السلطان أحمد فضل بأنهم سيمنعون أي عدو لسلطان لحج ووالي عدن من دخول أم رجاع او المرور فيها وإذا حاول ذلك العدو المرور فسيرميه أهل الرجاع بالنار.

وإذا خالف أهل الرجاع أيا من الشروط المذكورة أعلاه فللسلطان الحق في معاقبتهم وانهم تعهدوا ووافقوا على المحافظة على الشروط هذه بحضور الشهود الموقعين أدناه.

الإمضاء: أحمد فضل محسن - سلطان لحج

الشهود: السلطان محمد عبدالكريم محسن، السلطان سلام بن عبدالله محسن، كتب هذا وشهد عليه السيد محمد بن علي زين جعفر منصب الوهط.

اتفاقية مع شيخ أهل قطيب

يونيو سنة 1915

إن الحكومة البريطانية وشيخ أهل قطيب رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية بينهما والعمل على تأمين الطرقات يوافقان على ما يأتي:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلام جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين وأهل قطيب وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل أهل قطيب الحق بحرية دخول بلاد الاخرين ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان وسيزور مشائخ ووجهاء أهل قطيب عدن متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ويعد الشيخ محمد صالح الأخرم المذكور آنفا بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وقبائله وأتباعه بإبقاء جميع الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن او العائدين منها بقصد التجارة ويتعهد شيخ أهل قطيب بأن لا يفرض عشورات على البضائع المارة في بلاده زيادة عن عشرانات عن حمول الجمل الواحد وان يستلم ذلك في لحج ويوافق على جباية هذه الضريبة في أي مكان آخر.

المادة الثالثة

وإذا قام الشيخ محمد صالح الأخرم بتنفيذ هذه المواد المذكورة أعلاه كليا بصدق وإخلاص فإن والي عدن بالنيابة عن الحكومة البريطانية يوافق على دفع مرتب شهري قدره خمسون ريالا له ولخلفائه من بعده وذلك بواسطة صاحب العظمة سلطان العبادل.

المادة الرابعة

ولأجل مساعدته على تنفيذ التعهدات التي تفرضها عليه هذه الاتفاقية الودية يعطى الشيخ محمد صالح الأخرم 25 بندقية فرنسية ومائة رصاصة مع كل بندقية وتوافق الحكومة البريطانية على بيعه عقب ذلك كميات كافية من الرصاص.

المادة الخامسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقعنا عليها أدناه وختمناها في عدن في 23 يونيو 1915.

الإمضاء: الجنرال دي . جي . ال شو والي عدن . الشيخ محمد صالح الأخرم الكولونيل اتش . اف . جاكون المساعد الأول لوالي عدن.

اتفاقية مع شيخ الحواشب

سبتمبر سنة 1914

إن الحكومة البريطانية وسلطان الحواشب رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية بينهما والعمل على تأمين الطرقات يوافقان على ما يأتي:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلام جميع العلاقات الكائنة بين البريطانيين ورعايا الحواشب. وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل الحواشب الحق بحرية دخول بلاد الاخرين ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان وسيزور سلاطين ووجهاء الحواشب (عدن) متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ويعد السلطان علي مانع الحوشبي المذكور آنفا بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وقبائله وأتباعه بإبقاء جميع الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن او العائدين منها بقصد التجارة ويتعهد السلطان المذكور ايضا بأن لا يفرض عشورات على البضائع المارة في بلاده إلا بعد الاستحصال على موافقة والي عدن.

المادة الثالثة

وإذا قام السلطان علي مانع الحوشبي بتنفيذ المواد المذكورة أعلاه كليا بصدق وإخلاص فإن والي عدن بالنيابة عن الحكومة البريطانية يوافق على دفع مبلغ شهري قدره أربعة وستون ريالا له ولخلفائه من بعده إضافة الى المعاش الشهري المقرر له البالغ مائة وستة وثلاثين ريالا بموجب المعاهدة المعقودة بين محسن بن علي الحوشبي والحكومة البريطانية في 16 أغسطس 1895.

المادة الرابعة

ولأجل مساعدته على تنفيذ التعهدات التي تفرضها عليه هذه الاتفاقية تعهد السلطان علي بن مانع المذكور آنفا بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه بوضع حاميات في المطلع والطنان، او في أماكن اخرى على الطرقات كما تقتضي الضرورة ولإبقاء قوة مؤلفة من خمسين رجلا او أقل حسبما يرى الوالي وستقدم له الحكومة البريطانية خمسين بندقية فرنسية ومائة رصاصة مع كل بندقية لتسليح الحامية المذكورة. وتوافق الحكومة البريطانية على بيعه عقب ذلك كميات كافية من الرصاص لنفس الغرض.

المادة الخامسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقعنا عليها أدناه وختمناها في عدن في 24سبتمبر 1914.

إمضاء: الجنرال جاي . اي . بل . والي عدن، السلطان علي مانع.

الشهود: الكولونيل حاكوت المساعد الأول للوالي - علي جعفر رئيس التراجمة

تجددت في عدن في 11 فبراير 1920.

الشهود: محمد سالم الترجمان الثاني.

الإمضاء: الجنرال جاي . إم . ستيورت والي عدن . السلطان علي مانع.

إتفاقية مع شيخ ا هل العلوي

يوليو سنة 1914

إن الحكومة البريطانية وشيخ أهل علي رغبة منهما في المحافظة على تقوية العلاقات السلمية والودية بينهما والعمل على تأمين الطرقات يوافقان على ما يلي:

المادة الأولى

ستعم الصداقة ويسود السلام جميع العلاقات الكائنة بين الريطانيين ورعايا آل علي وسيكون لكل من الرعايا البريطانيين وقبائل آل علي الحق بحرية دخول بلاد الآخر دون ان يلحق بهم أي أذى بل يعاملون باحترام في كل وقت وفي كل مكان وسيزور مشائخ ووجهاء آل علي (عدن) متى شاؤوا فيعاملون باحترام ويعطون رخصا لحمل أسلحتهم.

المادة الثانية

ويعد الشيخ علي ناشر العلوي المذكور آنفا بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أقربائه وورثته وخلفائه وقبائله وأتباعه بإبقاء جميع الطرقات داخل بلاده مفتوحة وان يحمي كل المسافرين الى عدن او العائدين منها بقصد التجارة ويتعهد الشيخ المذكور ايضا بأن لا يفرض عشورا على البضائع المارة في بلاده زيادة عن اثني عشر في المائة عن حمولة الحمل الواحد وان يستلم ذلك في لحج ويوافق على جباية هذه الضريبة في أي مكان آخر غير لحج.

المادة الثالثة

وإذا قام الشيخ علي ناشر العلوي بتنفيذ المواد المذكورة أعلاه وبصدق وإخلاص فإن والي عدن بالنيابة عن الحكومة البريطانية يوافق على دفع مرتب شهري قدره خمسة وعشرون ريالا له ولخلفائه من بعده إضافة الى المعاش الشهري المقرر له البالغ خمسة وعشرين ريالا الذي منحته إياه الحكومة البريطانية بموجب المعاهدة المعقودة بين شايف بن سعيد العلوي والحكومة البريطانية في 16 يوليو سنة 1895 ويستمر دفع هذا المبلغ له بواسطة سلطان العبادل.

المادة الرابعة

ولأجل مساعدته على تنفيذ التعهدات التي تفرضها عليه هذه الاتفاقية تعهد الشيخ علي ناشر العلوي المذكور آنفا بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ورثته وخلفائه بوضع حامية مؤلفة من عشرين رجلا او أقل من ذلك حسبما يرى الوالي في عدن وستقدم له الحكومة البريطانية 15 بندقية فرنسية ومائة رصاصة مع كل بندقية لتسليح الحامية المذكورة وتوافق الحكومة على بيعه عقب ذلك كميات باقية من الرصاص لنفس الغرض.

المادة الخامسة

يسري مفعول هذه المعاهدة من هذا التاريخ وإشعاراً بذلك لقد وقع عليها أدناه وختمها في التواهي عدن في 15 يوليو 1914. الكولونيل إتش . اف . جاكون. والي عدن بالنيابة الشيخ علي ناصر. الشهود: جي . دلونا - رئيس الإدارة. علي جعفر - رئيس التراجمة.